نظرية السَّدَاد: الحال السادة مسد الخبر أنموذجاً

أ.د. نافع علوان بهلول
النحو والدلالة
جامعة تكريت
كلية التربية للعلوم الإنسانية

م.م. زبيدة طارق إبراهيم
النحو
جامعة كركوك
كلية علوم الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات

الملخص:

إن ظاهرة (سد المسد) في اللغة العربية كثيرة ومنتشرة تحت عبارات مختلفة تؤدي الغرض نفسه أو بتغيير بسيط، منها ما هو معلوم معروف مستعمل بكثرة، ومنها ما هو قليل الورود في الكتب النحوية، مثل: الاستغناء، والنيابة، والحذف، والتعويض، وقام مقام، ووقع موقع، ووضع موضع، وغيرها، مع مراعاة ما بين هذه الظواهر اللغوية من فروق لغوية واصطلاحية دقيقة حتى يكاد بعض الدارسين يخلط بينها، وقد ركَّزنا في بحثنا هذا على مصطلح (سد المسد)؛ لأنه من أكثر المصطلحات وروداً على ألسنة طلبة العلم وأساتذته، واخترنا (الحال) وسده مسد الخبر في مواضع مختلفة ليكون موضع دراستنا في هذا المضمار.

الكلمات المفتاحية: السداد، سد، مسد، ساد، الحال، مسد الخبر .

المقدمة

الحمد لله نحمده على التوفيق للتحميد، ونشكره على الإتمام والتسديد، ونسأله من فضله المزيد، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، حبيبنا وشفيعنا الصادق الأمين، المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه الغرِّ الميامين، ومن سار على نهجه واقتدى بسنته إلى يوم الدين .

وبعد:

كانت اللغة العربية وما تزال وستبقى أهم اللغات التي شرفها الله سبحانه وتعالى، إذ جعل كلامه الكريم بها، وكانت هذه اللغة العظيمة محط أنظار العلماء والدارسين على مرِّ العصور والأزمان، وهي كالبحر الذي لا ينضب ماؤه، فلا يتوقف الدارسون عن الغوص في أعماقه واكتشاف كل جديد فيه، ولعل أبرز ما أكسب العربية هذه المرونة والاستمرارية هو تعامل العلماء مع اختلافات الجملة وإيجاد مخارج سليمة لها، وأبرز هذه المخارج هو ظاهرة (سد المسد)، هذه الظاهرة التي استنتجها علماء العربية لتفسير بعض الجمل التي تطرأ عليها تغييرات معينة كالحذف والاستغناء والتعويض وغيرها، فجاء هذا البحث ليسلط الضوء على جزء محدد في (سد المسد) ألا وهو (سد الحال مسد الخبر)، معتمدا على آراء وأقوال العلماء في هذا المضمار في كتب العربية المختلفة .

جاء هذا البحث في مبحثين وكالآتي:

المبحث الأول: سدُّ المسدِّ وأسبابه .

المطلب الأول: السدّ في اللغة .

المطلب الثاني: (سدّ المسد) في الاصطلاح النحوي .

المطلب الثالث: أسباب ظاهرة (سدّ المسد) في الجملة العربية .

المبحث الثاني: سد الحال مسد الخبر

المطلب الأول: الحال السادة مسد خبر المبتدأ .

المطلب الثاني: الحال السادة مسد خبر كان .

المطلب الثالث: الحال السادة مسد خبر إنَّ .

هذا جهد الباحثَين، سائلين الله (عزَّ وجلَّ) التوفيق والسداد والثبات في الوقوف محاربين، مدافعين، مناصرين، لهذه اللغة العظيمة، فما كان من صواب فمن الله، وما كان من خطأ فمنَّا ومن الشيطان، نسأل الله أن يغفره لنا .

المبحث الأول

سدُّ المسدِّ وأسبابه

إن (سد المسد) ظاهرة لغوية تناولها علماء اللغة شرحاً وتفصيلاً بشكل مباشر أو في ثنايا حديثهم عن ظواهر لغوية أخرى قد تشترك أو تتشابه مع (سد المسد) في جانب معين، وقبل أن نفصِّل القول في هذه الظاهرة لابد أن نتعرف عليها، وهذا ما سنوضحه في هذا المبحث من خلال تقسيمه إلى ثلاثة مطالب كالآتي:

المطلب الأول: السدّ في اللغة .

المطلب الثاني: (سدّ المسد) في الاصطلاح النحوي .

المطلب الثالث: أسباب ظاهرة (سدّ المسد) في الجملة العربية .

المطلب الأول: السدُّ في اللغة

السّدّ: إغلاق الخللِ وردم الثّلمِ، سدّه يسدّه سدّاً فانسدّ واستدّ وسدّده: أصلحه وأوثقه، والسّد، بالفتحِ والضم: الردم والجبل؛ ومنه سدّ الرّوحاءِ وسدّ الصّهباءِ وهما موضعانِ بين مكّة والمدينة[1]، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَجَعَلْنَا مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا فَأَغْشَيْنَاهُمْ فَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ ﴿٩﴾ ﴾ [2]، وكلّ شيءٍ سددت بِهِ خللًا، فهو سِداد، ولِهذا سمِّي سِداد القارورةِ، لأنه يسدّ رأسها، وقولهم: فِيهِ سِداد مِن عوز وأصبت بِهِ سِداداً مِن عيش أي ما تسدّ بِهِ الخلّة، فيكسر ويفتح، والكسر أفصح[3].

وسدّ: استعاض، أي وجد عوضاً، وسدّ عن، أي: قام مقام، أو ناب عن، وأيضاً سدّ عن بمعنى تقزز من الشيء ولم يجده على ذوقه ويقال: سدّ النفس بمعنى تقزز وقطع الشهية[4].

والسّدد: الاستقامة، وسدّده تسديداً: قوّمه، ووفّقه للسّدادِ، أي: الصّواب من القولِ والعملِ، واستدّ: استقام، وأسدّ: أصاب السّداد، أو طلبه، و(السّد) بِالفتحِ والضّمِّ الجبل والحاجِز،

---

(١) ينظر: لسان العرب، ابن منظور، الحواشي: لليازجي وجماعة من اللغويين، دار صادر – بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ: ٢٠٧/٣ .

(٢) يس: ٩ .

(٣) ينظر: لسان العرب، مصدر سابق: ٢٠٧/٣ .

(٤) ينظر: تكملة المعاجم العربية، رينهارت بيتر آن دُوزِي، نقله إلى العربية وعلق عليه: ج١–٨: محمَّد سَليم النعَيمي، ج٩،١٠: جمال الخياط، وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، ط١، ٢٠٠٠: ٤٨/٦.

السّدّ بالضّمِّ ما كان مِن خلقِ اللّهِ وبالفتحِ ما كان مِن عملِ بنِي آدم[١]، وبالضم: السّحاب الأسود[٢]، أو السّحاب المرتفع[٣]، أو الذي يسد الأفق[٤] .

والمنطِق أن يكون الرّجل مسدّداً. ويقال: إنه لذو سدادٍ في منطقِهِ وتدبيرِهِ، وكذلك في الرمي. يقال: سدّ السّهم يسِدّ إذا استقام. وسدّدته تسديداً. واستدّ الشيء إذا استقام؛ وقال الشاعر:

أعلّمه الرِّماية كلّ يومٍ فلمّا استدّ ساعِده رماني

والجمع أسِدّة وسدود، وجمعه: سدود، وهو الوادي فيه حِجارة وصخور يبقى الماء فيه زماناً[٥]، فأما سدود فعلى الغالبِ وأما أسدة فشاذ، والسّدّ: القطعة مِن الجرادِ تسدّ الأفق، فيقال: جاءنا سد مِن جرادٍ، وجاءنا جراد سد إذا سدّ الأفق مِن كثرتِهِ[٦] .

المطلب الثاني: السدُّ في الاصطلاح النحوي

إن هذه الظاهرة بهذا المصطلح رغم قدمها وذكرها في كثير من المصنفات حتى لو كان بشكل ضمني، إلّا أننا لم نجد لها تعريفاً مباشراً صريحاً عند العلماء سوى إشارات

---

(١) ينظر: تثقيف اللسان وتلقيح الجنان: أبو حفص عمر بن خلف بن مكي الصقلي، قدّم له وقابل مخطوطاته وضبطه: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٠: ٢٨٦، ومختار الصحاح، زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي، تح: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية – الدار النموذجية، بيروت – صيدا، ط٥، ١٩٩٩: ١٤٤، والصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت، ط٤، ١٩٨٧: ٤٨٦/٢، والقاموس المحيط، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى، تح: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، ط٨، ٢٠٠٥: ٢٨٧، وتاج العروس من جواهر القاموس، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني الزَّبيدي، تح: مجموعة من المحققين، دار الهداية، د.ط، د.ت: ١٨٠/٨ .

(٢) ينظر: القاموس المحيط، مصدر سابق: ٢٨٧ .

(٣) ينظر: تاج العروس، مصدر سابق: ١٨٠/٨ .

(٤) ينظر: المزهر في علوم اللغة وأنواعها، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، تح: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٩٩٨: ٤٣٩/٢ .

(٥) ينظر: القاموس المحيط، مصدر سابق: ٢٨٧ .

(٦) ينظر: لسان العرب، مصدر سابق: ٢٠٨/٣ .

ولمحات هنا وهناك وكأنهم عرَّفوها بالفعل والتطبيق في الجمل دون الحاجة إلى وضع نص صريح لها، وبالرجوع إلى أهم كتب اللغة (الكتاب) لسيبويه نجد بأنه قد وضع باباً واحداً ذكر فيه هذا المصطلح وهو ما نصه: «باب ما يقع موقع الاسم المبتدأ ويسد مسده»[١] .

وأشار ابن السراج إلى هذا المصطلح بقوله: «وأصحابنا يجيزون: إنَّ قائماً زيدٌ، وإنَّ قائماً الزيدان، وإنَّ قائماً الزيدون، ينصبون (قائماً) بأنَّ، ويرفعون (زيدٌ) بقائم على أنه فاعل»[٢]، أي أنه فاعل سد مسد خبر (إنَّ) .

وجاء أيضاً في حاشية الصبان قوله حول هذه الظاهرة في مسألة (سد جواب لولا مسد الخبر): «وسد جوابها مسده: أي عوض عنه ولا يجمع بين العِوض والمعوَّض، ولا فرق في ذلك بين الجواب المذكور والمقدَّر ... والمراد بسد الجواب مسده قيامه مقامه وحلوله محله»[٣]، ففي هذا التعريف نلاحظ أنَّ الصبَّان تعامل مع الأمر بالتطبيق المباشر، ثم بعد ذلك عندما أراد التوضيح مالَ إلى التفسير اللغوي لا الاصطلاحي .

وبالانتقال إلى المحدثين نجد أن فيهم من يخلط بين ظاهرة (سد المسد) والظواهر اللغوية الأخرى القريبة منها نوعاً ما، كقولهم: « الاستفتاء الاصطلاحي ... الذي قال به النحاة عند تخلّف بعض شروطهم التي وضعوها لمصطلح معين، فيستبدلون به مصطلحا آخر، كقولهم بالفاعل أو الحال الذي سد مسد الخبر»[٤] .

وقالوا فيه أيضاً: « ويأتي (سد المسد) دالاً على المفهوم الاصطلاحي للاستغناء، من حيث إن الاستغناء عن الشيء يؤدي إلى وجود نقص أو ثلم في التركيب النحوي ودلالته لا بد من سده، فيكون المستغنى به هو الساد هذا الثلم، فتستقيم العبارة من حيث دلالتها، أما من حيث تركيبها، فيبقى عنصر من عناصر التركيب ناقصاً، يستدل عليه بملاحظة أصل التركيب الجملي المفترض للعبارة، ولكن هذا العنصر المستغنى به (الساد) هو الذي اكتملت

---

(١) الكتاب، سيبويه، تح: عبد السلام محمد هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٢، ١٩٧٩: ١٢٨/٢

(٢) الأصول في النحو، ابن السراج، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٩٨٨: ٢٣٢/١.

(٣) حاشية الصبان على شرح الأشموني على الفية ابن مالك، محمد علي الصبان، دار احياء الكتب العربية، القاهرة، د.ط، د.ت: ٢١٥/١ .

(٤) ظاهرة الاستغناء في الدراسة اللغوية، السيد رزق الطويل، بحوث كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، مكة، السنة الثانية، العدد الثاني، ١٤٠٥هـ: ٢٩٩ .

به دلالة العبارة فأغناها عن ذكر العنصر الناقص المستغنى عنه (المسدود مسده) أو تقديره، وهذا هو المفهوم الاصطلاحي لظاهرة الاستغناء»[١] .

وهنا نجد الخلط الواضح بين (سد المسد) و (الاستغناء)، فالأول يقع في التراكيب النحوية، بينما الثاني يعني الإهمال والترك للأصل وحلول أصل آخر محله وهو ظاهرة نحوية وصرفية ودلالية، في حين أن الأول يعتمد التركيب وغياب عنصر من عناصر الإسناد ليحل عنصر آخر محله تلافياً للنقص الحاصل .

وعرف (محمد التونجي) (سد المسد) قائلاً: « تركيب معناه حل محل، وأغنى به عن ذكر المحذوف، فإذا قلت: أذاهب أخوك؟ كانت (أخوك) فاعلاً لاسم الفاعل (ذاهب) سد مسد الخبر، وإذا قلت: عرفت من القادم، كانت جملة (من القادم) قد سدت مسد المفعول به للفعل (عرفت)»[٢]، وهو في هذا التعريف خلط بين (سد المسد) و(الحذف)، وفاته بأن (الحذف) يمكن أن يُقدَّر ولا سيتوجب التعويض عنه، بعكس (سد المسد) .

وأفضل ما يمكن أن يقال عن مصطلح (سد المسد) هو: «نمط من التراكيب لا تتوافر فيه العناصر الافتراضية للتركيب الجملي، ومع ذلك يحسن السكوت عليه دلالياً، ويقوم عنصر آخر من عناصر التركيب مقامه في الإسناد والدلالة، ولا يجوز تقدير هذا العنصر المفقود أو التعويض عنه بشيء»[٣] .

وأفضل منه ما جاء في تعريف السَّداد في (التفكير العلمي في النحو العربي): «أن يسد عنصر واحد أو أكثر مسد عنصرين أو أكثر في وقت واحد لا على سبيل الحذف والنيابة، بل على سبيل خضوعه لتحليلين كل واحد منهما يُخرجه على وجه، ويُجمع بين التحليلين بمفهوم الحلول والسداد»[٤].

وفي النهاية نصل إلى نتيجة شبه حتمية وهي أن هذا المصطلح لم يكن منتشراً سابقاً بشكل واضح، فقد شاع عند المحدثين من النحاة أكثر من القدامى .

---

(١) ظاهرة الاستغناء في النحو العربي، عبد الله صالح بابعير، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، الأردن، ١٩٩٣: ٢٧ .

(٢) معجم علوم العربية، محمد التونجي، دار الجيل، بيروت، ط١، ٢٠٠٣: ٢٣٨ .

(٣) الساد مسد غيره في النحو العربي، فاتن أحمد الضمور، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، الأردن، ٢٠٠٧: ٤٣.

(٤) التفكير العلمي في النحو العربي، الاستقراء-التحليل-التفسير، د. حسن خميس الملخ، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ط١، ٢٠٠٢: ٢٠٦ .

المطلب الثالث: أسباب ظاهرة (سدّ المسد) في الجملة العربية

إن لكل ظاهرة نحوية في لغتنا مسوغات تبرر وجودها، فلا توجد ظاهرة اعتباطا، لذا كان لسد المسد أسباب أشار إليها أهل اللغة يمكن توضيحها بما يأتي:

١- القاعدة النحوية:

من المعروف أن العلماء وضعوا القواعد النحوية لتكون للفصاحة أساس، ولا تكون اللغة مفترشة على الطرقات فيكثر فيها العبث واللحن والغريب مما يؤدي إلى دخول هذا اللحن في القرآن الكريم، وكثيرة هي المدارس النحوية التي اختلفت فيما بينها في بعض القواعد، وكان من أبرزها المدرسة البصرية والكوفية، فالأولى كانت اتسمت بالشدة في تقعيد القواعد والاستشهاد بالشواهد، فكانت هذه المدرسة لا تأخذ بالشاهد القليل أو غير المعروف قائله إلا إذا كان مسموعا بكثرة واطراد، بينما أصحاب مدرسة الكوفة كانوا أقل شدة، فكانوا يستشهدون بالقليل أو المجهول نسبته إلى صاحبه .

وأصل القواعد التي وضعت هي في ركني الجملة: المسند والمسند إليه، فبها يستقيم الكلام، وهذه الاستقامة تشمل المعنى والتركيب، ولا يكون الكلام مستقيما إذا نقص أحدهما، فجملة: (غرَّد الحمار فوق الشجرة) كلام سليم من ناحية التركيب، ولكنه قبيح المعنى، فلا نصف الكلام هنا بالمستقيم، وهذا ما ذكره سيبويه في كتابه حين قال في باب الاستقامة من الكلام والإحالة: «فمنه مستقيم حسنٌ، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب، فأما المستقيم الحسن فقولك: أتيتُك أمْسِ وسآتيك غداً، وسآتيك أمس، وأما المستقيم الكذب فقولك: حَمَلتُ الجبلَ، وشربت ماء البحر " ونحوه، وأما المستقيم القبيح فأنْ تضع اللفظ في غير موضعه، نحو قولك: قد زيداً رأيت، وكي زيداً يأتيك، وأشباه هذا، وأما المحال الكذب فأن تقول: سوف أشرب ماء البحر أمسٍ»[١] .

فلو قيل: شربت ماء البحر، فالكلام مستقيم في التركيب، كذب في المعنى، ولو قيل: كي زيداً يأتيك، فالكلام مستقيم في المعنى، قبيح في التركيب، وليستقيم التركيب والمعنى لابد من وجود المسند والمسند إليه في الجملة الواحدة، ولو اختفى أحدهما من تركيب الجملة أوَّل النحويون ذلك لتكون القاعدة غير شاذة، فالجملة إذا كانت تامة المعنى ولكن فيها نقص في التركيب يحاول النحوي إيجاد عنصر آخر يسد مسد الركن المفقود فيها، فوجوب احتواء الجملة على مسند ومسند إليه من أهم القواعد النحوية[٢] ، ومثال ذلك قولنا: زيد في الدار، فشبه الجملة (في الدار) سد مسد خبر المبتدأ (زيد) .

---

(١) الكتاب، مصدر سابق: ١/٢٥-٢٦ .

(٢) ينظر: الساد مسد غيره في النحو العربي، مصدر سابق: ٤٥ .

ونختم هذه النقطة فيما أشار إليه ابن جني حين قال في (باب في إصلاح اللفظ): «اعلم أنه لما كانت الألفاظ للمعاني أزمة وعليها أدلة وإليها موصلة، وعلى المراد منها محصلة عنيت العرب بها فأولتها صدراً صالحًا من تثقيفها وإصلاحها»[١] .

٢- التقسيمات النحوية:

قسَّم الجملة العربية إلى جملة لها محل من الإعراب، وأخرى ليس لها محل، ويحدث أن يجتمع النوعان في جملة واحدة، نحو: والله إن أتيتني لا أفعلُ، فاجتمعت جملة جواب القسم وهي لا محل لها من الإعراب مع جملة جواب الشرط التي لها محل في الإعراب، وفي مثل هذه الحالة يكون الجواب للمتقدم، أي في هذه الجملة الجواب يكون للقسم، وقد سد جواب القسم مسد جواب الشرط[٢] .

كذلك الحال في المصدر الذي عُدَّ من الأسماء، فالجملة التي تبدأ بمصدر وتحتوي على حال يكون هذا الحال سادا مسد الخبر، كما ظهرت تأويلات أخرى كالخبر المحذوف وغير المحذوف، وهذا ما أشار إليه السيوطي في إعرابه لجملة (ضربي زيداً قائماً)، فالمصدر هنا اسم من ناحية الشكل، وفعل من ناحية العمل[٣] .

٣- نظرية العامل:

إن لمسألة العامل في النحو العربي أثراً كبيراً في ظهور ظاهرة (سد المسد)، ولتوضيح ذلك يمكننا أن نذكر -على سبيل المثال لا الحصر- مسألة حروف الجزاء، فهي لا تعمل فيما قبلها[٤] ، ففي قولهم: أنت ظالم إنْ فعلت، نجد أن جملة (أنت ظالم) مبتدأ وخبر سد مسد جواب الشرط في جملة الشرط (إنْ فعلت)، لأن (إن) الشرطية لا تعمل فيما قبلها، وبذلك فإن الجملة الاسمية (أنت ظالم) سدت مسد جواب الشرط، وليست جواب شرط[٥] .

---

(١) الخصائص، أبو الفتح عثمان ابن جني، تح: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتب، ط٣، ١٩٨٦: ٣١٣/١ .

(٢) ينظر: الكتاب، مصدر سابق: ٨٤/٣ .

(٣) ينظر: الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين السيوطي، تح: عبد العال مكرَّم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٥: ٢٨١/٨-٢٨٩ .

(٤) ينظر: المقتضب، المبرد، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، ط٢، ١٩٧٩: ٦٦/٢.

(٥) ينظر: شرح الأبيات المشكلة الإعراب (إيضاح الشعر)، أبو علي الفارسي، تح: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١، ١٩٨٧: ١٠٠-١٠١ .

إلى هذا التفسير أيضا ذهب السيوطي متأثراً بنظرية العامل النحوي، فأصل الجملة: إن فعلت فأنت ظالم، فلما تقدمت (أنت ظالم) حذفت الفاء[١] .

٤- العلَّة النحوية:

إن العلَّة النحوية كانت من أشد اهتمامات النحاة، ففصَّلوا الكلام فيها، وصنفَّوا المصنفات، فالعلَّة النحوية هي السبب الذي أدى إلى حكم معين، وقد عرفه الرماني بقوله: «العلة تغيير المعلوم عما كان عليه»[٢] .

وأدت العلَّة دوراً كبيراً في النحو وقضاياه، فمثلا لعلة الحمل على المعنى دور في ظهور ظاهرة (سد المسد)، ففي قوله تعالى: ﴿ قَالَ أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ ءَالِهَتِي يَـٰٓإِبْرَٰهِيمُ ﴾[٣]، أعرب الزمخشري (راغب) خبر مقدم للأهمية[٤] ، فيكون الضمير (أنت) مبتدأ مؤخراً، على عكس أبي حيان الذي جعل (راغب) مبتدأ و(أنت) فاعل سد مسد خبر المبتدأ[٥] ، وهذا أيضا ما رجحه العكبري[٦] .

---

(١) ينظر: الأشباه والنظائر في النحو، مصدر سابق: ١٤/٤ .

(٢) رسالة الحدود، أبو الحسن الرماني المعتزلي، تح: إبراهيم السامرائي، دار الفكر – عمان، د.ط، د.ت: ٦٧ .

(٣) مريم: ٤٦ .

(٤) ينظر: الكشاف عن حقائق التنزيل، جار الله الزمخشري، دار المعرفة، بيروت، د.ط، د.ت: ٤١٣/٢ .

(٥) ينظر: البحر المحيط، أبو حيان، دار إحياء التراث العربي، لبنان، ط٢، ١٩٩٠: ١٩٤/٦ .

(٦) ينظر: التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء العكبري، تح: علي محمد البجاوي، دار الجبل، بيروت، د.ط ، د.ت: ٨٧٦/٢ .

المبحث الثاني

سد الحال مسد الخبر

علمنا مما سبق أن (سد المسد) من أهم ظواهر العربية، وكثيرة هي تلك الموضع التي يسد فيها شيء مسد شيء آخر، فيستعمل غالباً مع الخبر، والفاعل، والحال، ومفعولي ظن، وفي بحثنا هذا نسلط الضوء على سد الحال مسد الخبر حصرا سواء كان هذا الخبر مرفوعاً أو منصوباً، فالخبر عمدة في القاعدة النحوية وركيزة أساسية، وغيابه يؤدي إلى إخلال في معنى الجملة وتركيبه الإسنادي، لذا يجب أن يحل محله عنصر آخر مالئاً فراغه، وهذا ما سنتناوله في (سد الحال مسد الخبر)، وذلك من خلال تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب كالآتي:

المطلب الأول: الحال السادة مسد خبر المبتدأ .

المطلب الثاني: الحال السادة مسد خبر كان .

المطلب الثالث: الحال السادة مسد خبر إنَّ .

المطلب الأول: الحال السادة مسد خبر المبتدأ

تناول علماء النحو سد الحال مسد الخبر في كثير من مصنفاتهم وظهرت خلافات كثيرة في آرائهم، وكان لا بد أن توضع شروط معينة لهذا النوع من السد، فحددوا صوراً معينة للمبتدأ الذي يسد الحال مسد خبره، يمكن أن نحصرها في:

١- أن يكون المبتدأ مصدراً صريحاً عند البصريين نحو: ضربي زيداً قائماً

٢- أن يكون المبتدأ مصدراً مؤولاً نحو: أن ضربت أو أن تضرب زيداً قائماً[١] .

٣- أن يكون المبتدأ اسم تفضيل مضاف إلى مصدر أو ما يؤول به، نحو قول الشاعر[٢]:

الحربُ أوَّلُ ما تكونُ فُتيَّةً تسعى ببزَّتها لكلِّ جهول

فالمبتدأ الثاني أفعل التفضيل (أول) أضيف إلى المصدر المؤول، أما (فتية) فهي حال سدت مسد الخبر .

---

(١) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، خالد بن عبد الله الأزهري، وبهامشه حاشية العلامة الشيخ يس الحمصي، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، د.ط، د.ت: ١/١٨٠ .

(٢) شعر عمرو بن معد يكرب، عمرو بن معد يكرب الزبيدي، جمعه وحققه: مطاع الطرابيشي، دمشق، د.ط، ١٩٧٤: ١٤٢ .

وبالمقابل أيضاً ذكروا شروطاً للحال التي تأتي لتسد مسد الخبر في الجملة، وهي:

١- أن تكون الحال نكرة مفردة نحو (متكئاً) في «أكثر أكلي متكئاً»، فهذه الجملة بدأت بأفعل تفضيل أضيف إلى مصدر أضيف إلى فاعله، وهي خالية من الخبر فلابد من أن نقول بسد المسد؛ لإصلاح اللفظ ومراعاة لأصول النظرية النحوية التي توجب وجود خبر.

٢- أن تكون الحال جملة اسمية سادة مسد الخبر، نحو قول الرسول (ﷺ):«أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد فأكثروا الدعاء»[١]، إذ إن (أقرب) مبتدأ أضيف إلى المصدر المؤول، وقوله: «وهو ساجد» جملة اسمية سدت مسد الخبر الذي لا يمكن تقديره لفظا ولا معنى لتمام المعنى في هذا التركيب .

وقول الشاعر[٢]:

خيرُ اقترابي من المولى حليفَ رضاً وشرُّ بُعدي عنهُ وهو غضبانُ

وفي هذا البيت شاهد في موضعين على سد الحال مسد الخبر فمرةً الحال مفردة، وثانيةً الحال جملة اسمية، فالحال المفردة السادة مسد الخبر هي (حليف)، سدت مسد خبر المبتدأ أفعل التفضيل المضاف إلى المصدر المضاف إلى فاعله في المعنى .

أما الحال جملة اسمية السادة مسد الخبر فجاءت في (وهو غضبانُ) فسدت هذه الجملة الواقعة حالا مسد خبر المبتدأ (شرُّ) وهو أفعل التفضيل جاء مضافا إلى المصدر المضاف إلى فاعله في المعنى .

---

(١) سنن النسائي، أحمد بن شعيب النسائي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت: ٢٢٦/٢ .

(٢) شرح التسهيل، ابن مالك، تح: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، ط١، ١٩٩٠: ٢٧٨/١، وينظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان محمد بن يوسف، تح: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١، ٢٠٠٢: ٣٠٦/٣، والمقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، بدر الدين محمود العيني، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٥: ٣٩٥/١، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، تح: عبد السلام هارون، وعبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية الكويت، د.ط، ١٩٧٩: ٥٠/٢ .

وجاء أن سيبويه قد منع وقوع الحال جملة اسمية سادة مسد الخبر، في حين أجاز ذلك الكسائي سواء أكانت بواو أم لا، بينما أجاز الفراء وقوع الحال جملة اسمية إذا اقترنت بالواو لا دونها لتسد مسد الخبر(١) .

٣- أن تقع الحال جملة فعلية سادة مسد الخبر: وفي هذا خلاف بين النحاة، فذكر أبو حيان أن سيبويه والكسائي وهشام الضرير يجيزون ذلك، بينما جاء عن الفراء الجواز ومنع في هذه المسألة(٢)، ومثال هذا الشرط قول الأعشى(٣):

عهدي بها في الحيِّ قد سُربلت بيضاءَ مثل المُهرة الضَّامرِ

فخلا هذا التركيب من الخبر، فجاءت الجملة الفعلية (قد سربلت) واقعةً موقع الحال سادة مسد خبر المبتدأ المصدر مضاف إلى ما بعده .

٤- إن تكون الحال السادة مسد الخبر ظرفاً: كقولهم: عبد الله أخطبُ ما يكون يوم الجمعة، وكأنك قلت: أخطب ما يكون عبد الله في يوم الجمعة(٤)، فالظرف (يوم الجمعة) في موضع حال سادة مسد الخبر (أخطب) .

وكل ما سبق يدل على أن علاقة الحال والخبر ببعضهما ساعد في ظهور مفهوم (الحال السادة مسد الخبر)، وفي هذا قال القزويني: « إن الحال في المعنى حكم على ذي الحال، كالخبر بالنسبة إلى المبتدأ، إلا أن الفرق بينه وبينها أن الحكم به يحصل بالأصالة لا في ضمن شيء آخر، والحكم بها إنما يحصل في ضمن غيرها»(٥)، أي في مفهوم سد المسد في هذا التركيب الحال التي تسد مسد الخبر تكون ذات فائدة في المعنى أيضا ولم تأتِ لغرض تعويض الخبر فحسب .

---

(١) ينظر: التذييل والتكميل، مصدر سابق: ٣٠٧/٣، وتذكرة النحاة، أبو حيان محمد بن يوسف، تح: عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٦: ٦٥١ .

(٢) ينظر: التذييل والتكميل، مصدر سابق: ٣٠٦/٣، وهمع الهوامع، مصدر سابق: ٤٨/٢ .

(٣) ديوانه، تح: لجنة الدراسات في دار الكتاب اللبناني بإشراف كامل سليمان، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط١، د.ت: ٩٣ .

(٤) ينظر: الكتاب، مصدر سابق: ٤٠٢/١ .

(٥) الإيضاح في علوم البلاغة، الخطيب القزويني، شرح وتعليق وتنقيح: محمد عبد المنعم خفاجي، الشركة العالمية للكتاب، بيروت، ط٣، ١٩٨٩: ٢٦٧/١ .

ونصل إلى القول بأن الحال التي تسد مسد الخبر تكون على شكلين[١]:

١- حال صالحة لأن تكون خبراً حقيقياً: نحو: ضربي زيداً شديداً، فبعض النحاة أخرج (شديداً) عن الحال السادة مسد الخبر؛ لأن هذه الحال تصلح أن تكون خبراً فيُقال: ضربي شديدٌ، وأجاز بعض النحاة سد الحال هنا مسد الخبر على وجه الشذوذ[٢] .

٢- حال غير صالحة لأن تكون خبراً حقيقياً: كقولنا: ضربي زيداً قائماً، وما شاكلتها من تراكيب، فالحال هنا تسد مسد الخبر لإصلاح اللفظ، ولا يمكن فيها تحول الحال إلى خبر، فـ(قائم) غير صالحة لأن تكون خبراً لـ(ضربي)؛ لعدم تمام المعنى إلّا إذا فُهِم الكلام على حصر المبتدأ في المفعول به بحالة معينة، أو بزمن معين أو حمل الجملة على معنى الجملة الفعلية، فـ(قائما) يتم بها الكلام ولا يمكن إهمالها أو حذفها .

وفي النهاية لن نستطيع حذف (الحال) في الحالتين؛ لأن بها تمام معنى الحال والخبر، ولها تأثير سواء من ناحية التركيب أو إصلاح اللفظ، فالحال تقوم بوظيفة نحوية في التركيب ولا تحتاج في الجملة إلى البحث عن ركني الإسناد، فقد تكون الجملة مكونة من مبتدأ وحال لها وظيفة نحوية سياقية، وتكون هذه الجمل من الجمل ذات الإسناد الواحد، فهناك تراكيب تخلو من الخبر لعلة تمام المعنى.

المطلب الثاني: الحال السادة مسد خبر كان

(كان) فعل ماضٍ ناقص، يرفع المبتدأ في الجملة الاسمية وينصب خبره، وقد تكون الجملة اسمية مفتقرة للخبر، وهنا تبدأ التفسيرات والتأويلات وكذلك الخلافات لتوثيق ركن الإسناد في الجملة، فقد اختلف النحاة في سد الحال مسد خبر كان، فأجاز ذلك ابن السراج[٣]، بينما رآه ابن عصفور قبيحاً؛ لأن التعويض بالحال يكون بعد حذف الخبر، وحذف خبر كان قبيح[٤]، وفي هذا خلط بين الحذف والتعويض وسد المسد .

---

(١) ينظر: العلاقات النحوية بين الخبر والصفة والحال (دراسة تطبيقية في سورة الكهف)، علام جميل أحمد اشتية، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، ٢٠٠٩: ٧٩-٨٠ .

(٢) ينظر: التذييل والتكميل، مصدر سابق: ٢٨٩/٣ .

(٣) ينظر: الأصول في النحو، مصدر سابق: ٣٦١/٢ .

(٤) ينظر: التذييل والتكميل، مصدر سابق: ٣٠٨/٣ .

فمثلاً في جملة (كان أخطبُ ما يكون الأمير قائماً)، (قائماً) يكون حالاً سدت مسد خبر كان، حسب رأي القائلين بجواز ذلك، بينما يكون الخبر محذوفاً إذا اعتمدنا رأي ابن عصفور وتكون الجملة بعد إعادة الخبر المحذوف (كان أخطب ما يكون الأمير إذا كان قائماً)، وواضح بأن القول الأول والبعيد عن الحذف أيسر في التفسير والاستعمال من القول الثاني القائل بالحذف، المتكلف بالتفسير .

ولا نخرج من خلافات النحاة إذا تقدم المصدر على كان، فقد ذهب أبو علي الفارسي هذا المذهب في نحو: (علمي بزيد كان هو ذا مالٍ)، فاسم كان مضمر، و(ذا) حال سدت مسد خبر كان .

وهذا ما لا يوافق عليه أكثر النحاة؛ لأن (كان ضربي زيداً قائماً) محمول على الأصل الذي هو (ضربي زيداً قائماً)، فلم يُقدر (هو) في هذه الجملة، فم يُسمع قولهم: (ضربي زيداً هو قائماً)[١] .

ودائما يكون الأفضل هو الأيسر في الوصول إلى تفسيره دون تكلف أو غلو .

المطلب الثالث: الحال السادة مسد خبر إنَّ

كما اختلف العلماء في سد الحال مسد خبر المبتدأ وخبر كان، فقد اختلفوا أيضاً في سدها مسد خبر إن، فقد حمل الكسائي وابن مالك جواز سد الحال مسد خبر إن على سدها مسد خبر المبتدأ، وذلك في مثل قولهم: إن ضربي زيداً قائماً، وإن أكثر شربي السويق ملتوتاً[٢] .

وأجاز الكسائي زيادة اللام في هذا النوع من الحال كقولهم: إن شتمي زيداً لَوَ الناسُ ينظرون، على زيادة اللام، بينما لم يُجز أبو حيان دخول اللام على الحال الصريحة التي تسد مسد خبر إن، مع أن الكوفيين قد أجازوا: إن أكلي التفاحة لنضيجةً[٣] .

---

(١) ينظر: التذييل والتكميل، مصدر نفسه: ٣٠٨/٣ .

(٢) ينظر: شرح التسهيل، مصدر سابق: ١٦/٢، وتذكرة النحاة، مصدر سابق: ٦٥٥، والتذييل والتكميل، مصدر سابق: ٤٧/٥، وهمع الهوامع، مصدر سابق: ١٦٢/٢ .

(٣) ينظر: التذييل والتكميل، مصدر سابق: ١١٩/٥ .

ودليل جواز هذا النوع من التراكيب قول الشاعر(١):

إن اختيارك ما تبغيه ذا ثقة بالله مستظهراً بالحَزْمِ والجلدِ

فسدت الحال (مستظهراً) مسد خبر إن .

ويبدو أن الدافع لرفض القول بسد الحال مسد خبر إن هو الدافع نفسه لرفض القول بسد الفاعل مسد خبر إن، فمسألة العامل في كلا التركيبين قد جعلت أبا حيان يرفض جواز سد الفاعل أو الحال مسد خبر إن، ومُلاحظٌ أن هذا التركيب تام من ناحية المعنى، إذاً لا فائدة من تقدير خبر لـ(إن)، فإذا كانت الحال تسد مسد خبر المبتدأ كونها محط الفائدة، فإن الحال في (إن أكثر شربي السويق ملتوتاً) كذلك، ولا داعي لتقدير خبر لـ(إن) .

(١) شرح التسهيل، مصدر سابق: ١٦/٢، وينظر: التذييل والتكميل، مصدر سابق: ٥٥/٥، وهمع الهوامع، مصدر سابق: ١٦٢/٢ .

الخاتمة

اختُلِف في تفسير ظاهرة (السد مسد) بين قديم علماء النحو وحديثهم، وتناثرت مسائلها في كتب النحو، ونحن في بحثنا هذا تناولنا جزءاً يسيراً منه، غير أنه بحاجة إلى دراسة أعمق وعلى نطاق أوسع، وفي الختام توصلنا إلى ما يلي:

١- لم يُذكر (سد المسد) كمصطلح في كتاب سيبويه سوى مرة واحدة فقط، ولم نجد له توضيحاً يغنينا عن غيره .

٢- لم يضع القدامى تعريفاً واضحاً محدد المعالم لمفهوم (سد المسد)، وإنما شرحوه مع سياق أمثلتهم وتراكيبهم الجُمَليَّة، وربما كان هذا سبباً في خلطه بظواهر أخرى.

٣- بعض التعاريف الاصطلاحية مأخوذة من التعريف اللغوي فبذلك لم تسد النقص الحاصل في هذا الجانب .

٤- خلط المحدثون بين (سد المسد) وغيره من الظواهر كالحذف والاستغناء وغيرها، لذا يحتاج هذا الخلط إلى دراسة مستفيضة دقيقة توضح خفايا هذه الظواهر اللغوية.

٥- هناك خلافات كثيرة بين النحاة في جواز ومنع (سد المسد)، رغم الشروط الموضوعة لتقعيد قواعد هذه الظاهرة، ونرى في المنع تقعر نحوي في تأويلات بعيدة عن الذهن، وتقديرات لا فائدة منها .

٦- من الضروري جمع الظواهر النحوية المتناثرة في كتب النحاة في دراسة واحدة مستفيضة يرجع إليها كل من خلط واهماً بين ظاهرة وأخرى، كسد المسد، والاستغناء، والحذف، والتعويض، والنيابة، ووضع الموضع، وغيرها من الظواهر التي سيجدها الباحث المتفحص لكتب النحاة .

وختاماً نرجو أن نكون قد وُفِقنا في توضيحٍ ميسرٍ لهذا الجانب من اللغة، آملين توسيع دراسته وترويض قواعده من قِبل حُماة العربية .

ثبت المصادر

أولا: الكتب

- الأشباه والنظائر في النحو ، جلال الدين السيوطي، تح: عبد العال مكرَّم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٥.
- الأصول في النحو، ابن السراج، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٩٨٨ .
- الإيضاح في علوم البلاغة، الخطيب القزويني، شرح وتعليق وتنقيح: محمد عبد المنعم خفاجي، الشركة العالمية للكتاب، بيروت، ط٣، ١٩٨٩.
- البحر المحيط، أبو حيان محمد بن يوسف، دار إحياء التراث العربي، لبنان، ط٢، ١٩٩٠.
- تاج العروس من جواهر القاموس، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني الزَّبيدي، تح: مجموعة من المحققين، دار الهداية، د.ط، د.ت.
- التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء العكبري، تح: علي محمد البجاوي، دار الجبل، بيروت، د.ط، د.ت .
- تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، أبو حفص عمر بن خلف بن مكي الصقلي، قدّم له وقابل مخطوطاته وضبطه: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٠ .
- تذكرة النحاة، أبو حيان محمد بن يوسف، تح: عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٦.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان محمد بن يوسف، تح: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١، ٢٠٠٢.
- التصريح على التوضيح، وبهامشه حاشية العلامة الشيخ يس الحمصي، خالد بن عبد الله الأزهري، شرح دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، د.ط، د.ت.
- التفكير العلمي في النحو العربي، حسن خميس الملخ، الاستقراء–التحليل–التفسير، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ط١، ٢٠٠٢.
- تكملة المعاجم العربية، رينهارت بيتر آن دُوزِي، نقله إلى العربية وعلق عليه: ج١–٨: محمَّد سَليم النعَيمي، ج٩،١٠: جمال الخياط، وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، ط١، ٢٠٠٠ .
- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، محمد علي الصبان، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، د.ط، د.ت .

- الخصائص، أبو الفتح عثمان ابن جني، تح: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتب، ط٣ ، ١٩٨٦.
- ديوان الأعشى، الأعشى، تح: لجنة الدراسات في دار الكتاب اللبناني بإشراف كامل سليمان، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط١، د.ت.
- رسالة الحدود، أبو الحسن المعتزلي الرماني، تح: إبراهيم السامرائي، دار الفكر – عمان، د.ط، د.ت .
- سنن النسائي، أحمد بن شعيب النسائي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ط ، د.ت .
- شرح الأبيات المشكلة الإعراب (إيضاح الشعر)، أبو علي الفارسي، تح: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١، ١٩٨٧.
- شرح التسهيل، ابن مالك، تح: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، ط١، ١٩٩٠.
- شعر عمرو بن معد يكرب، عمرو بن معد يكرب الزبيدي، جمعه وحققه: مطاع الطرابيشي، دمشق، د.ط، ١٩٧٤ .
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الفارابي الجوهري، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت، ط٤، ١٩٨٧ .
- القاموس المحيط، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، تح: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، ط٨، ٢٠٠٥ .
- الكتاب، سيبويه، تح: عبد السلام محمد هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٢، ١٩٧٩.
- الكشاف عن حقائق التنزيل، جار الله الزمخشري، دار المعرفة، بيروت، د.ط، د.ت .
- لسان العرب، ابن منظور، الحواشي: لليازجي وجماعة من اللغويين، دار صادر – بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ.
- مختار الصحاح، زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي، تح: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية – الدار النموذجية، بيروت – صيدا، ط٥، ١٩٩٩ .
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، جلال الدين السيوطي، تح: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٩٩٨ .
- معجم علوم العربية، محمد التونجي، دار الجيل، بيروت، ط١، ٢٠٠٣.

❖ المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، بدر الدين محمود العيني، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٥.
❖ المقتضب، المبرد، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، ط٢، ١٩٧٩.
❖ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، تح: عبد السلام هارون، وعبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية الكويت، د.ط، ١٩٧٩.

ثانياً: الرسائل العلمية:

❖ الساد مسد غيره في النحو العربي، فاتن أحمد الضمور، رسالة ماجستير (منشورة)، جامعة مؤتة، الأردن، ٢٠٠٧.
❖ ظاهرة الاستغناء في النحو العربي، عبد الله صالح بابعير، رسالة ماجستير (منشورة)، جامعة اليرموك، الأردن، ١٩٩٣.
❖ العلاقات النحوية بين الخبر والصفة والحال (دراسة تطبيقية في سورة الكهف)، علام جميل أحمد اشتية، رسالة ماجستير (منشورة)، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، ٢٠٠٩.

ثالثاً: البحوث المنشورة:

❖ ظاهرة الاستغناء في الدراسة اللغوية، السيد رزق الطويل، بحوث كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، مكة، السنة الثانية، العدد الثاني، ١٤٠٥هـ.

Replacive Theory: The replacive adverb of Predicate as a Case study

Prof.Dr. Nafia Alwan Bahloul Al-Jubouri
Grammar and semantics
Tikrit University
College of Education for the Humanities

Assist.Lecturer. Zubaida Tareq Ibrahim
Grammar
University of Kirkuk
College of Computer Science and Information Technology

Abstract

The phenomenon of (blockage) in the Arabic language is many and spread under different expressions that serve the same purpose or simple change, some of which are known and known frequently used, and some of them are few in grammatical books, such as: dispensing, prosecution, deletion, compensation, and standing, A location, a position, and others occurred, taking into account the precise linguistic and idiomatic differences between these linguistic phenomena, so that some scholars are almost confused by them, and we focused in our research on the term (dam dam). Because it is one of the most frequent expressions on the tongues of students and professors of knowledge, and we chose (the case) and blocked the news in different places to be the subject of our study in this regard.

Key words: repayment, dam, obstruction, prevail, case, block the news .